

## دور الدولة في النظام الدولي في ظل جائحة كورونا.

### The role of the state in the international system in light of the Corona pandemic.

زهير جبارة<sup>1</sup>، جامعة سطيف<sup>2</sup>، (الجزائر)، zahirdjebra@univ-setif2.dz

عادل بن عمر، جامعة سطيف<sup>2</sup>، (الجزائر)، o.beamor@univ-setif2.dz

تاريخ قبول المقال: 04-05-2022

تاريخ إرسال المقال: 05-01-2022

**المخلص:** تتناول هذه الورقة البحثية إشكالية تأثير أزمة كورونا في دور الدولة في سياق النظام الدولي، كما تبحث الدراسة على تداعيات الأزمة الصحية العالمية على حدود الدولة السياسية من خلال توضيح العلاقة بين الأزمة الصحية ودور الدولة بعد الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الدول من أجل وقف انتشار الفيروس، تم اتباع في هذه الدراسة المنهج التاريخي والمنهج المقارن، فالمنهج التاريخي تم استخدامه من خلال استقصاء تاريخ ظهور الفيروسات وتاريخ نشأة الدولة، أما المنهج المقارن تم استخدامه من خلال المقارنة بين السياسات الحمائية التي انتهجتها القوى الكبرى كالصين والولايات المتحدة الأمريكية، وتفسير ظاهرة انتشار وباء كورونا وتأثيره على الدولة ومختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بالإضافة إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف وتحليل وظائف الدولة وأسباب تراجعها بسبب الأزمة الصحية العالمية، من إفرازات الأزمة الصحية العالمية هو إحياء لدور الدولة بعد أن تلاشى لصالح العولمة الاقتصادية.

**الكلمات المفتاحية:** جائحة كورونا، الأزمة الصحية، الدولة، النظام الدولي، العولمة

**Abstract:** This research paper deals with the problematic impact of the Corona crisis on the role of the state in the context of the international system. The spread of the virus. In this study, the historical and comparative approaches were followed. The historical approach was used by investigating the history of the emergence of viruses and the history of the emergence of the country, while the comparative approach was used by comparing the protectionist policies pursued by major powers such as China and the United States of America, and explaining the phenomenon of the spread of the virus. The Corona epidemic and its impact on the state and various economic, political and social aspects, in addition to the use of the descriptive analytical method in order to describe and analyze the functions of the state and the reasons for its decline due to the global health crisis, one of the secretions of the global health crisis is a revival of the role of the state after it faded in favor of economic globalization.

**Keywords:** Corona pandemic, health crisis, state, international system, globalizatio

## مقدمة:

عرفت العشرية الأخيرة من القرن العشرين (20) وبداية العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين (21) انتشار العديد من الأمراض الفتاكة التي أدت إلى زهق أرواح الملايين من البشر أهمها كان مرض الإيبولا ومرض السار والسارس وآخرها كان جائحة كورونا "كوفيد ١٩" هذه الأزمة الصحية غيرت من مسار الدولة في النظام الدولي وأعادت الاعتبار لدور الدولة على الساحة الدولية بعدما تقلص لصالح فواعل غير دولانية نتيجة انتشار ظاهرة العولمة.

تتجلى أهمية الدراسة في إبراز دور وظائف الدولة التقليدية والجديدة في ظل الأزمة الصحية التي شهدتها العالم بداية منذ ديسمبر 2019 وعرفت أوجها في مارس وأفريل من سنة 2020 مما أدى بدول العالم أن تتصرف وفق إمكانياتها المتاحة وظهور تنافس وصراع بين دول العالم من أجل توفير الإمكانيات اللازمة من أجل حماية شعوبها من الفيروس ، كما تتمثل أهمية هذه المقالة في تحديد دور الدولة قبل الأزمة الصحية العالمية الذي تراجع لصالح العولمة الاقتصادية وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات ، أما بعد الأزمة الصحية برز دور الدولة من جديد وتراجعت قيم العولمة والليبرالية لصالح الواقعية والبنائية في ظل نظام دولي يمتاز بالفوضوية وعدم الاستقرار .

وعليه فإن إشكالية الدراسة: كيف أثرت جائحة كورونا على دور الدولة في النظام الدولي؟ وتتفرع عنه مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1- كيف تم تعريف جائحة كورونا؟

2- ماهي الوظائف التي تقوم بها الدولة قبل ظهور الأزمة الصحية العالمية؟

3- ماهي أهم التداعيات التي واجهت الدولة بعد جائحة كورونا؟ وللإجابة عن هذه الإشكالية تم طرح الفرضية التالية: كلما ظهرت أزمات في النظام الدولي مثل أزمة جائحة كورونا كلما أدى إلى بروز أكثر لدور الدولة.

**المبحث الأول: إطار مفاهيمي:** وسوف يتم التطرق فيه إلى العناصر التالية:

**المطلب الأول:** تم التطرق في هذا المطلب إلى تحديد تعريف الأمن الصحي تعريف الجائحة، وتعريف كوفيد 19.

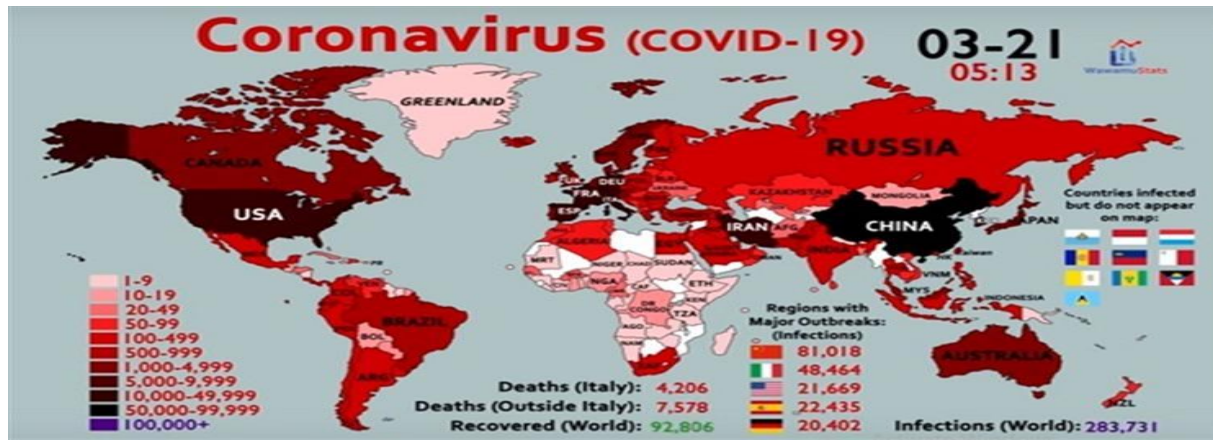
**أولاً: تعريف الأمن الصحي:** هو مفهوم واسع يتجاوز متغير الكمية الكافية من الأدوية الأساسية في الوقت المناسب ضمن سعر عادل<sup>2</sup>.

**ثانيا : تعريف الجائحة :** هي أعلى درجات انتشار الفيروس وذلك بتوسعه في كل بقاع العالم ، مما يفرض على الدول مزيدا من التنسيق سواء الإقليمية أو العالمية من أجل الحماية والوقاية من انتشار الفيروس، وتعد منظمة الصحة العالمية صاحبة القرار في تحديد الصحة العالمية.<sup>3</sup>

**ثالثا: تعريف كوفيد19:** أعلنت منظمة الصحة العالمية عام 2019 أن هناك وباء عالميا يرجع للفيروسات واسعة قد تسبب في مرض الحيوان والإنسان، ومن المعروف أن عددا من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر أمراضا تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأعراض الأشد مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس) ، والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (السارس).<sup>4</sup>

وتتمثل أعراضه الأكثر شيوعا في الحمى والسعال الجاف والتعب واحتقان الأنف وألم الحلق، الإسهال وعادة ما تكون هذه الأعراض خفيفة وتبدأ تدريجيا حيث يصاب بعض الناس بالعدوى لكن لا تظهر عليهم سوى أعراض خفيفة يتعافى معظم المصابون بنسبة 80% دون الحاجة لدخول المستشفى.<sup>5</sup>

### خريطة انتشار فيروس كورونا بتاريخ 2020/04/03



**المصدر :** [https://www.masrawy.com/news/news\\_egypt/details/2020/4/3/1756908](https://www.masrawy.com/news/news_egypt/details/2020/4/3/1756908)، تاريخ التصفح

2021/07/18

### المطلب الثاني: نشأة ومفهوم الدولة

تم تقسيم هذا المطلب إلى قسمين هما:

**أولاً: نشأة الدولة:** اختلف الباحثين والأكاديميين في تحديد بداية نشأة الدولة أو ما يعرف بالدولة القومية الحديثة وبدأت في الظهور منذ معاهدة ويتسفاليا عام 1648 بعد الصلح الذي تم بين الامبراطوريات المتناحرة. وتم الاتفاق على أن يتم تعيين ما سمي وعرف بعد ذلك "nation state" أو

الدولة القومية التي تعني أن يتخذ كل مجموعة من الأعراف وأصحاب اللغات المتشابهة أرضاً ويعينوا لها حدوداً وتصبح بذلك دولتهم التي لا يغير عليها أحد ولا يشاركهم أحد.<sup>6</sup> ظهر نموذج الدولة باللغة الفرنسية (Etat) وباللغة الإنجليزية (state) في أوروبا الغربية أثناء الخروج من النظام الإقطاعي وتطور تدريجياً إلى أن وصل إلى الصورة النموذجية الحالية من التنظيمات السياسية.

**ثانياً: مفهوم الدولة:** تعد الدولة أحد أشكال التنظيم السياسي والقانوني للمجتمع المكون من مجموع المواطنين أو الرعايا أو لبلد معين، كما تركز الدولة القومية الحديثة على مبدأ السيادة. أـ يعرفها "ماكس فيبر": الدولة بأنها الكيان الذي يمتلك حق احتكار الاستخدام الشرعي للقوة المادية داخل إقليم معين.

بـ عرفه "مايلفر": فالدولة عنده تتميز عن كافة المنظمات أو الروابط الأخرى، بأنها تتمتع بحق استخدام السلطة العليا والقهر.<sup>7</sup>

جـ عرفها كلا من "هارزويل وكابلان": الدولة هي جماعة إقليمية ذات سيادة، والدولة الحديثة ظهرت بعد مؤتمر ويتساليا سنة 1648 من أجل تحقيق السلام في أوروبا.<sup>8</sup>

**دـ التعريف القانوني للدولة:** الدولة في العصر الحديث تخضع للقانون من خلال حماية حقوق الأفراد وحررياتهم وتخضع الدولة للقانون أو مبدأ المشروعية بهدف جعل السلطات الحاكمة في الدولة تخضع لقواعد ملزمة لها<sup>9</sup>، كما هي ملزمة لبقية المواطنين، وحاول بعض الفقهاء إعطاء تعريف جامع للدولة فهي مجموعة من الأفراد مستقرة على إقليم معين، ولها من النظام ما يجعل للجماعة في مواجهة الأفراد سلطة عليا، كما تعرف الدولة بأنها شخص معنوي يمثل قانوناً مجموعة من الأفراد يقطنون أرضاً معينة ويبيده مقاليد السلطة العامة، وانطلاقاً من هذا التعريف توجد ثلاثة عناصر لا بد من توفرها من أجل وجود الدولة وهي الشعب، السلطة، السيادة والإقليم.<sup>10</sup>

### المطلب الثالث: مفهوم النظام الدولي

تحدثنا في هذا المطلب على مفهوم النظام الدولي، الذي يتسم في هيكله بالحالة الفوضوية التي تفضي إلى عدم الاستقرار والثبات المطلق وبتغير الفواعل الرسمية فيه تبعاً لتغير ميزان القوة بين هذه الفواعل أو الأطراف التي تشكل في مجملها العام الفاعل المؤثر في مجريات النسق الدولي.

مصطلح «international ordre» يعني النظام الدولي فهو يتكون من كلمتين «international» والتي تعني الدولي أو الدول، وكلمة «ordre» معناه المنتظم.

أصبحت فكرة "النظام" من المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها علم العلاقات الدولية والتي تهدف إلى اكتشاف أنماط التفاعل في السياسة الدولية ، وبهذا فإن النظام العالمي يمثل أنماط العلاقات والتفاعلات السياسية الموجودة في العالم خلال فترة زمنية محددة ، كما يقصد بها أنماط التفاعلات الدولية على مستوى القمة بين الدول الكبرى فظهر نظام توازن القوى قبل الحرب العالمية الأولى والثانية ، ونظام الثنائية القطبية ، والنظام متعدد الأقطاب <sup>11</sup>.

### المبحث الثاني: البنية الوظيفية للدولة قبل الأزمة الصحية.

تم الاعتماد في هذا المبحث على ثلاث مطالب رئيسية وهي:

**المطلب الأول: الوظائف التقليدية للدولة:** ارتكزت وظائف الدولة القومية أساسا ضمن نمط وظائف الدولة الحارسة والتي تعني فقط بشؤون الدفاع والأمن والقضاء ، أما المواطنون فتكرت لهم الحرية في تنظيم أنفسهم وفق توجهاتهم وثقافتهم وايدولوجيتهم ، ثم تطور دور الدولة ووصل إلى "مرحلة الدولة المتدخلة" أو ما عرف بدولة الرفاه واتسمت بتدخل الدولة في كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية وأصبحت مسؤولة عن تأمين جميع متطلبات الحياة لكافة المواطنين ، فقد تكلم الكثير من الباحثين على أنواع مختلفة من وظائف الدولة أهمها تصنيف "تالكوت بارسونز" والذي حدد وظائف الدولة في أربع وظائف وهي :

**أولا: الوظيفة السياسية:** وهي حماية النظام السياسي وفق مبادئه وايدولوجيته وهي ملزمة لجميع أفراد المجتمع باتباعها. <sup>12</sup> بالإضافة إلى الوظائف التشريعية والتنفيذية والقضائية. <sup>13</sup>

**ثانيا: الوظيفة الأمنية:** باعتبار الدولة هي التنظيم الواسع والهام فهي المسؤولة عن حماية الأفراد ومصالحهم المتفاوتة ، كما أنها المسؤولة عن تأمين الحدود والحفاظ على السيادة الوطنية وإعلان الحرب وهو عمل قانوني لا يشاركها أحد، فالأمن الخارجي والدفاع عن إقليم الدولة مهام موكلة للجيش أما الأمن الداخلي والحفاظ على أرواح وأموال الأفراد فهي موكلة لقوات الشرطة. فهذه الوظائف الملقاة على عاتق الدولة أو ما يعرف بالدولة الحارسة (Etat Gendarme). <sup>14</sup>

**ثالثا: الوظيفة الاقتصادية :** وتتمثل في تسيير موارد الدولة الاقتصادية وتحسين حياة المواطنين ، وتنظيم التجارة الداخلية والخارجية ، وإصدار النقود وضبطها. <sup>15</sup> كما تعمل الدولة على اتخاذ القرارات الاقتصادية من خلال اعتماد مجموعة من القوانين التي تنظم الأنشطة الاقتصادية، كما تعمل الدولة على ضمان الاستقرار الاقتصادي من خلال المساعدة في الائتمان النقدي والسياسة الضريبية ، فالدولة مطالبة بالمحافظة على استقرار الانتاج والحد من البطالة والتضخم ، وتعمل على استقرار العملة ، كما تقوم

الدولة في رسم استراتيجية للتنمية تتماشى مع قدراتها المالية من خلال تشكيل مناخ الأعمال والاستثمار.<sup>16</sup>

رابعاً: **الوظيفة الاجتماعية والثقافية:** وهي خلق بيئة اجتماعية من خلال التشجيع اللازم للحياة الاجتماعية وضمان تساوي الفرص للجميع وتشجيع الثقافات المحلية وضمان حرية ممارسة الشعائر الثقافية والدينية.<sup>17</sup>

**المطلب الثاني: تراجع الأداء الوظيفي للدولة:** كان من إفرازات العولمة على الدور الوظيفي للدولة سواء على الوظيفة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية والثقافية هو انتشار لأفكار الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة التي أثرت في المهام الرئيسية التي كانت تقوم بها الدولة.

**أولاً: فشل المشاريع التنموية:** شهدت الفترة الممتدة بين نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية السبعينيات رواجاً واسعاً لثلاثة مشاريع موزعة على ثلاث مناطق جغرافية موزعة على القارات الثلاث:

1- مشروع دولة الرفاه المستند إلى الأطروحات الكينزية في الدول الرأسمالية.

2- المشروع الاشتراكي في الدول الموالية إيديولوجياً للاتحاد السوفياتي السابق.

3- المشروع التنموي في بلدان العالم الثالث.

غير أن مع بداية السبعينيات لم تستطع هذه المشاريع أن تقاوم بفعل العولمة والتنافس الشديد بين القوى الرأسمالية والمتمثلة في أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية أدى إلى تراجع دور الدولة من خلال تراجع المشروع الكينزي في أوروبا الغربية وفشل المشروع الاشتراكي في دول أوروبا الشرقية ، أما في دول العالم الثالث فقد فشلت المشاريع التنموية التي قادتها الدولة ، وظهرت نتيجة هذا تنازلات جمة قدمتها الدولة لصالح الرأس المال العالمي الذي استخدم أزمة الغذاء، أزمة الدين الخارجي، وأزمة نقل التكنولوجيا إلى بلدان العالم الثالث.<sup>18</sup>

تركزت اهتمامات "جون بورتن" في السبعينيات من خلال تفضيل نموذج يقوم على مسألة تفضيل الحاجات الفردية وتحقيق الأمن على المستوى الدولي. كما قام "كينيث بوث" بتطوير مقاربة تتجاوز سيادة الدولة لصالح الفرد.<sup>19</sup>

في فترة الحرب الباردة بقيت الدولة في العالم الثالث تمارس نوعاً من التدخل وهذا نتيجة لسياسة الاستقطاب الدولي المنتهجة من طرف المعسكرين ، فكانت الدولة تتدخل في كل شيء ، فهي تقوم بتنفيذ مشاريع البنية التحتية ، كما تقوم بتوزيع الدخل ، كما كانت تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تصدر وتؤكد دور الدولة في توجيه التنمية.<sup>20</sup>

إلا أن ما حدث مع نهاية السبعينيات بعد زيادة نفوذ الشركات المتعددة الجنسيات وتوسع العولمة أصبح تعيش الدولة في العالم الثالث ضغطاً من أجل أن تفتح حدودها وبذلك تغير وصف الدولة من الدولة الوطنية إلى الدولة الرخوة (soft state)، بينما تتمتع الدولة بكامل المظاهر الخارجية للسيادة، نجدها في الوقت نفسه تبأشر مهمة الإجلاء والتسليم من خلال رفع يدها على المشاريع البنية التحتية والاقتصاد والجمارك لصالح الشركات المتعددة الجنسيات، مع القيام بالترويج للوضع الجديد باسم المصلحة العامة وباسم الخصوصية تقوم ببيع المشروعات الوطنية دون ذكر المشتري، وباسم التكيف الهيكلي تقوم بتحرير التجارة الخارجية.<sup>21</sup>

**ثانياً: تأثيرات العولمة على الأداء الوظيفي للدولة:** كان تأثير العولمة على وظائف الدولة شمل ثلاث تأثيرات رئيسية وهي:

**1- التأثيرات السياسية:** اقتصرت وظيفة الدولة طيلة فترة الحرب الباردة على حماية سيادة الدولة، وخلق بيئة مناسبة لاستقرار النظام، أما في عالم العولمة فدخلت الدولة في أزمة عميقة نتيجة تحمل الدولة للتكاليف السياسية للعولمة فأصبح السياسيون يجرون كما لو كانوا رجال إطفاء ينتقلون لإطفاء النيران متى وقعت الأزمات الاقتصادية من أوروبا إلى أمريكا إلى شرق آسيا، ويدخلون غمار الانتخابات ببرامج وهمية وسرابية، تبادر الأسواق الرأسمالية إلى إشراك الناس بلعبة كوكبية لا يمثل فيها المنتخبون سوى دور ثانوي (الكومباس)، وهذا ما دعى إليه "هيلد" إلى الاعتقاد بأن العولمة ستولد تعاظم الشعب بين الذين يتأثرون بالقرارات والذين يشتركون في إصدارها. كما أشار "أولريش بيك" من أن هذه القرارات في عصر العولمة ليست لها أية شرعية ديمقراطية لأن منطق الحكم بلا حكومة يفرض ذلك.<sup>22</sup>

أهم تأثيرات العولمة على أداء الدولة تلك الأفكار التي تبنتها الواقعية الجديدة، ما ظهر اليوم من تراجع لدور الدولة لصالح فواعل أخرى من غير الدول (non) state actor تفرض علينا أن نقول أننا نعيش في بيئة إقليمية ودولية جديدة لم ينتبه إليها منظرو العلاقات الدولية خاصة مفكري النظرية الواقعية بشقيها من أمثال "هانس مورغينتو" الذي يعتبر الدولة اللاعب الوحيد في العلاقات الدولية، ليضيف "كنيث وولتر" ضمن النظرية الواقعية الجديدة الذي أكد على دور الفواعل غير الرسميين مثل المنظمات غير حكومية نتيجة تأثير التنظيمات المسلحة والشركات العابرة للحدود في النظام الدولي، وقد تشعبت وتنوع دور تلك المنظمات من حكومية إلى غير حكومية مثل منظمة الأمم المتحدة التي تعتنى بالسلم والأمن العالمي بعد فشل عصبة الأمم بتحقيق هذا الهدف، أما على المستوى الاقتصادي فظهرت منظمات حكومية دولية اقتصادية مثل الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية كلها منظمات تحاول بناء الاقتصاد العالمي وتحقيق مصالح الدول المهيمنة بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية أما

عسكريا فظهرت منظمة الشمال الأطلسي تستعمله الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين من أجل الهجوم على الدول وتفكيكها لصالح هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات.<sup>23</sup>

يرى الواقعيون الجدد بزعامة "كينيث وولتز" أن توزيع القدرات في النظام الدولي يقاس بعدد القوى العظمى داخله ولا توجد سلطة مركزية عليا ، وتعمل هذه الدول في النظام الدولي وفق أنانيته ومصالحها وهذا ما تجلى في إطار الحرب الباردة أين سيطرت أفكار الواقعية والواقعية الجديدة من خلال الهيمنة على الدول والقيام بحروب إقليمية من أجل تحقيق مصالحها، وظهر أيضا في ظل الهيمنة الأمريكية على العالم في إطار نظام أحادي القطبية التي سيطرت على مناطق النفط في الشرق الأوسط وإفريقيا بالقيام بحروب وتدخلات عسكرية من أجل كسر الحدود التي تقيّمها الدول لضمان الاستثمارات لشركاتها النفطية والاقتصادية وهذا ما حدث في العراق وأفغانستان وخلق بؤر للتوتر وعدم الاستقرار من أجل شن حروب على هذه الدول الغنية بالثروات الطبيعية ، وتجسيدها لمشروعها المعولم التي سيطرت على المراكز الاقتصادية المهمة في العالم.<sup>24</sup>

**2- تأثيرات اقتصادية :** تتمثل تأثيرات العولمة على الوظيفة الاقتصادية للدولة من خلال هيمنة الليبرالية الجديدة تراجع دور الدولة لصالح أفكار الليبرالية الجديدة التي تزود الرأسمالية المعولمة التي تعمل من خلال الشركات المتعددة الجنسيات بنفس الأساس النظري لإلغاء القيود التي تفرضها الدولة على حركتها.

تعتقد "سوزان جورج" أن تطبيق السياسات النيو ليبرالية في بريطانيا على يد "تاتشر" ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية على يد "ريغن" أدى إلى إعادة توزيع الدخل بشكل مخالف تمام عما كانت عليه في السابق دولة الرفاه تقوم به ، فأصبح يوزع الدخل بنسبة 80% يستفيد منه أفراد المجتمع ، أما الآن فالدخل يوزع إلى القمة التي تشكل 20% من سكان العالم والباقي يعيش في فقر 80% ، بحيث تشير الإحصائيات أن ما يعادل 95% من الدخل العالمي تتحكم فيه الأقطاب الرأسمالية العالمية المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي ، والباقي يعيش في تخلف.

كما أن السياسات النيو ليبرالية لا تهتم بحل مشاكل الفقراء في المجتمع (الصحة، التعليم، التأمين)، بل تدفعهم إلى حلها بأنفسهم، وإن أخفقوا تكتفي بالقول إنهم كسالى وغير صالحين للتنافس. على المستوى الدولي تتوافق أطروحات النيو ليبرالية تمام مع مصالح الشركات المتعددة الجنسيات القادرة وحدها على التنافس خاصة داخل الدول النامية التي تملك مؤسساتها القدرة على المنافسة. لذلك تحاول هذه الأطروحات خدمة مصالح هذه الشركات في اتجاهين:<sup>25</sup>

أ- تقديم الحجة المناسبة للدولة لتحرير التجارة على المستوى الدولي، وإلغاء لدور الدولة.

ب- تقديم التبرير اللازم لارتفاع مستويات البطالة في الدول المتقدمة، نتيجة نقل هذه الشركات للأموال خارج دولها على استعمال المؤسسات والمنظمات الدولية كالحلف الأطلسي أو الأمم المتحدة، فحسب "روبرت كوهن" هو سبب تقليص النزاعات والحروب لأنها مجهود جماعي مشترك ، وكذلك مجموعة الثمانية أنها ستتحول شيئا فشيئا إلى مؤسسة تصنع الأمن والسلم.<sup>26</sup>

شكل انفلات سلطة الضبط الاقتصادي من الدولة القومية إلى الشركات المتعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية العالمية يشكل جوهر العولمة الاقتصادية الذي بفضلها أصبح العالم وحدة واحدة فقاموا بتقزيم دور الدولة ليس فقط على مستوى التحكم في عملات الصرف وحماية العولة بل انتقل إلى تحصيل الضرائب .

**المطلب الثالث: الوظائف الجديدة للدولة:** نتيجة تأثر الدولة بالعولمة تراجعت وظائف الدولة التقليدية لصالح فك الحدود السياسية للدولة ، فالفضاء الكوني لا تعيقه الحواجز الحدودية للدولة ، وإذا اعتبرنا أن العولمة أثرا مترتبا عن سياسات الدولة (بطريقة مباشرة أو غير مباشرة) فالعولمة هي جزء من عملية كبيرة لإعادة هيكلة الدولة والاقتصاد والمجتمع ، فالدولة القومية قد تصاب بجراح ولكنها لا تموت حسب تعبير "رينشارد هيجون"، فالدولة باتت أكبر من المشاكل الصغرى وأصغر من المشاكل الكبرى حسب قول "دانيال بيل"<sup>27</sup>.

لا تزال تلعب الدولة دورا محوريا وأساسيا في المجتمع فهذا نتيجة قناعة في العديد من الهيئات أهمها مبدأ حماية الوحدة الإقليمية الذي أدرج في ميثاق سان فرانسيسكو (المادة ٤/٢) ويكون رد عنيف في حالة انتهاكه من المجتمع الدولي ففي المجال السياسي فرض على الدولة إعادة تنظيم العلاقة بين السياسة والمجتمع فإذا كانت فترة الحرب الباردة قد شهدت اتساعا للحيز السياسي المتمثل في المؤسسات الرسمية للدولة، فإن المرحلة الحالية شهد اتساعا ملحوظا للمجتمع المدني وانحسارا نسبيا للنطاق السياسي الرسمي يفرض الوصول لصيغة توافقية فيما بينهما فالتحول الديمقراطي الناجح يحتاج إلى مجتمع مدني قوي وناضج لا يتعارض مع وجود دولة قوية.

نتيجة إفرازات تكنولوجيات المعلومات وما أحدثته من ثورة في الشؤون العسكرية والتي أثرت مباشرة على أمن الدول الضعيفة وجعلتها في انكشاف آمني مما فرض على الدولة أن تقوم بأدوار أكثر أهمية في هذا المجال ويمثل في كل القضايا والاشكالات التي أفرزتها العولمة ، مما استوجب على الدولة التعرف على الجرائم الاقتصادية وغسيل الأموال والتلاعب بالبورصة والفساد الإداري. وآثار هذه الجرائم لا تقل تهديدا على أمن الدولة من التهديدات الخارجية وفي هذا الصدد أصدر اتحاد العلماء الأمريكيين بيانا جاء فيه "إن العالم لم يعد يدار بالأسلحة بعد الآن أو الطاقة أو المال إنه يدار بالأرقام والأصفار الصغيرة ،

إن هناك حربا تحدث الآن إنها ليست لمن يملك رصاصا أكثر إنها حول من يسيطر على المعلومات.<sup>28</sup>

-العمل الجماعي العالمي: نتيجة الأزمات الاقتصادية التي عرفت دول جنوب شرق آسيا سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى ملأ هذه التغيرات البنيوية من خلال أسلوب مؤسساتي أكثر فاعلية يتناسب مع التحديات العالمية واقترح مدير الفريق المكلف بإعداد التنمية "أجاي سمير" خمسة مجالات يراها رئيسية لتجسيد التعاون الدولي وهي:

✓ تعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي.

✓ إعادة تشكيل بنية الدولة التنظيمية.

✓ تعزيز المشاركة السياسية والتخلي عن الحكم المركزي المغلق.

✓ خلق نظام للمساءلة وكبح الفساد عن طريق تعزيز النظام القضائي والفصل بين السلطات.

✓ التقليل من الجهاز البيروقراطي لأنه في فترة العولمة فإنك تحتاج إلى دولة أقل انتفاخا وأصغر وأفضل وأذكى وأسرع من استجابة هذه الأجهزة البيروقراطية على تنظيم السوق الحرة.

✓ يجب على الدولة خلق توازن وقدرتها على تلبية المطالب.<sup>29</sup>

لقد شكلت الدولة الوطنية العنصر الأساسي في مفهوم الاقتصاد الدولي وتشكل الشركات المتعددة الجنسيات العنصر الأساسي في مفهوم العولمة ورغم هذا لازالت الدولة في عصر تراجع الدولة مطالبة بأداء الأدوار الاقتصادية التالية :

1-وضع القواعد القانونية المنظمة للنشاط الاقتصادي وتوفير الضمانات القانونية والادارية لقيام القطاع الخاص بدوره في النشاط الاقتصادي مع متابعته.

2-توفير الظروف الملائمة للمنافسة ومنع الاحتكار من خلال تشجيع مبدأ الشفافية في المعاملات والمعلومات.

3-وضع مجموعة من الخطط والسياسات المالية والنقدية المرنة ولقد خصص البنك الدولي في تقريره السنوي عام 1997 "الدولة في عالم متغير" وحدد التقرير الوظائف الاقتصادية للدولة على النحو التالي:

✓ ايجاد قواعد قانونية واقتصادية أساسية وحماية الملكية.

✓ توفير بيئة مناسبة للسياسة العامة تتميز بالشفافية والمرونة وعدم الفساد.

✓ الاستثمار في البشر والأبنية الأساسية.

أما اجتماعيا فالدولة ملزمة بإعادة توزيع الدخل والخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة، كما تهدف الدولة إلى تحقيق الخير العام لكل أعضاء المجتمع، كتحسين الصحة والسكن والضمان الاجتماعي وما تتبعها من متطلبات الحياة الكريمة.

وبهذه الوظائف تصبح الدولة أداة خدمة لا أداة سيطرة وقد لاقت هذه الوظائف رواجاً منذ القرن 20 فكانت الدولة تحرص على الرعاية الاجتماعية لمواطنيها وتبني سياسات ضريبية تهدف إلى إعادة توزيع الدخل على المستوى الوطني تحقيقاً للعدالة الاجتماعية ودعمًا للطبقات المتوسطة التي تعد عماد الاستقرار والتوازن في المجتمع.<sup>30</sup>

### المبحث الثالث: تأثيرات الأزمة الصحية العالمية على العولمة

تم الاعتماد في هذا المبحث على ثلاث مطالب أساسية:

**المطلب الأول: مضامين تراجع العولمة الاقتصادية:** تم دراسة هذا المطلب وفق ثلاث عناوين رئيسية وهي :

**أولاً: تأثير الأزمة الصحية على العولمة الاقتصادية:** في ظل جائحة كورونا التي أصابت العالم منذ ديسمبر 2019 أصاب العالم حالة من الذهول بسبب عدم قدرته على التنبؤ حول مدى نهاية الإغلاق الاقتصادي الذي انتهجه الدول من أجل الحد من انتشار الوباء، وتوقع الخبراء أن العالم سيخسر ما يعادل 9 تريليون دولار في العام 2021/2020 كما توقعوا بانخفاض الاقتصاد العالمي بنسبة 03% إن لم يتناقص الوباء في النصف الثاني من سنة 2020.

كما يرى المراقبون والمحللون أن يطرأ تغيير على ملامح العولمة الاقتصادية دون النيل من جوهرها وهذا ما توقعه "فرنسيس فوكوياما" أن الأزمات لها تأثيرات كبيرة ، فقد أدى غلق الحدود بين الدول إلى كساد في اقتصاديات الدول الغربية وغلق المصانع، وهذا ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد أحداث 11 سبتمبر ومنها سيقوم المحللون بمقارنة نتائج الأزمات السابقة بنتائج أزمة جائحة كورونا وتوقع "فوكوياما" أن تزداد قوة القوى العالمية الشرقية مثل دول شرق آسيا والصين بالمقارنة مع الولايات المتحدة

الأمريكية وأوروبا الغربية ، ونفس الفكرة عبر عنها "ستيفن وولت ، عندما تحدث عن انتقال القوة من الغرب إلى الشرق ، ولم يفصل فيما كان يعنيه بانتقال القوة من الشرق إلى الغرب ، فموازين القوى مازالت بيد الغرب، إلا أن هذه الجائحة أعطت ضربة قاسمة لمقولة "فوكو ياما" نهاية التاريخ وانتصار الرأسمالية الغربية فالأزمة الأخيرة أظهرت نموذج آخر تقوده الصين ليس ديمقراطية ولا ليبرالية ونجحت في مواجهة الجائحة.<sup>31</sup>

كما يمكن أن يؤدي الوباء إلى تراجع نسبي في العولمة الاقتصادية بتراجع الهيمنة الأمريكية وتآكل النظام الرأسمالي الليبرالي وصعود الدول الفاشية، كما تتبأ "فوكوياما" أن الأزمة الصحية الحالية قد تحمل جوانب إيجابية وهي وضع حد لدور الليبرالية الجديدة وايدولوجية السوق (وفقا لمدرسة شيكاغو) كما أن هذه الجائحة أثرت سلبا وإيجابا على التفاعلات داخل النظام الدولي.

**ثانيا: أسباب تراجع العولمة الاقتصادية:** من أهم أسباب تراجع العولمة الاقتصادية هي تفشي الوباء كوفيد (19) في جميع أنحاء العالم بالإضافة إلى:

**1- تراجع الاقتصاد العالمي وظهور التنافس ما بين الوحدات الدولية، وهذا ما تجلى في التنافس الأمريكي والأوروبي في الحصول على معدات ولوازم طبية من الصين.**

**2-السياسية الانعزالية للدول:** كل دولة تحاول أن تحمي نفسها بإمكانياتها المتاحة، وظهر ذلك في رفض دول الاتحاد الأوروبي تقديم مساعدات لإيطاليا رغم عضويتها في الاتحاد الأوروبي مما يدل على تفكك العولمة الاقتصادية من خلال انحلال نظرية التكامل لصالح الدولة القومية وهي عودة النظرية الواقعية بقوة، وقد وجهت إيطاليا اللوم ضمينا للاتحاد الأوروبي الذي اتهمته ضمينا بالتخلي عنها، حيث عبر عن ذلك ممثلها في الاتحاد الأوروبي "ماوري ستيو مساوي" لقد طلبنا معدات طبية، لكننا لم ننتلق شيئا.

**3-من النتائج السلبية التي خلفتها جائحة كورونا اتساع الكراهية ضد الأجانب، فهناك دول لم تقدم المساعدات اللازمة للرعايا الأجانب الذين يقيمون عندها وظهر هذا المشكل في دول الخليج خاصة التي لم تساهي بين رعاياها والرعايا الأجانب الذين يعملون لديها، مما استلزم تدخل المنظمات الحقوقية .**

**4-الهجوم على النظام الليبرالي العالمي وحتى وإن كان موجودا سابقا، إلا أن هذه الجائحة سرعت من وتيرة الهجوم عليه واحتمال ظهور نزاعات دولية جديدة.<sup>32</sup>**

**ثالثا: عودة دور الدولة المتدخلة:** من النتائج التي أفرزتها الجائحة هو إعادة بعث نشاط الدولة كفاعل رئيسي على الساحة الدولية :

1- ظهور دور الدولة وفعاليتها من خلال مختلف الإجراءات والسياسات الحمائية المتخذة من أجل التقليل من وتيرة انتشار الوباء والإجراءات المتخذة في توزيع المساعدات واقتراح حزمة من المساعدات من أجل النهوض بالاقتصاد ودعم المؤسسات المفلسة، فقدمت الولايات المتحدة الأمريكية خطة انقاذ من الجائحة تبلغ ميزانيتها 9 تريليون دولار، ونفس الخطة اعتمدها الاتحاد الأوروبي بحزمة اقتصادية مقدرة 5 تريليون دولار من أجل تحريك الاقتصاد ودعم الطبقات الهشة.

كما قامت مجموعة العشرين المنعقدة بالسعودية بتاريخ 12-22 نوفمبر 2020 بدعم الاقتصاد العالمي ودعم الأبحاث الخاصة بمحاربة الفيروس، وتسهيل تقديم قروض للدول النامية، وتأجيل سداد أقساط فوائد الديون. بعكس النظرة السلبية التي كانت سائدة عن الدولة عندما قال الرئيس الأمريكي "رونالد ريغن" بأن الحكومة ليست لتحل مشكلتنا بل هي المشكلة، في إشارة واضحة للقطاع الخاص الذي لا يمكن أن يحل محل الدولة في إطار الأزمات الدولية مثل أزمة كوفيد 19.

2- تعزيز الحجج القومية الداعية إلى استعادة التصنيع من الخارج إلى داخل الوطن، قال "بيتر نافارو" المستشار الاقتصادي للرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" لصحيفة "فاينانشيال تايمز": في حالة طوارئ صحية عالمية تقف الولايات المتحدة الأمريكية وحدها " وهذا بالضبط هو السبب الذي يجعل من المهم لإدارة "ترامب" إعادة قدراتنا التصنيعية وسلاسل التوريد للأدوية الأساسية إلى الوطن، وبالتالي تقليل الاعتمادية الأجنبية لأمريكا في الوقت نفسه.<sup>33</sup>

3- طبقاً لإحصائيات جامعة "جون هوبكنز" الأمريكية فقد تجاوز عدد الاصابات في العالم مليوني إصابة في منتصف شهر أبريل 2020 بسبب تأخر الدول في اتخاذ تدابير الاغلاق مبكراً حفاظاً على الاقتصاد ، في حين تجاوزت نسبة الوفيات 148 ألف نسمة ، وقد عبر عن هذا الوضع عالم اللسان والفيلسوف الأمريكي "نعوم تشومسكي " البالغ من العمر 91 عن ذلك بقوله "كان يمكن تفادي خطر انتشار الفيروس سبب توفر المعلومات عنه وصلت منظمة الصحة العالمية من نهاية العام الماضي (سنة 2018)، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية تجاهلت الأمر وتبعته كلا من بريطانيا وألمانيا ، فيما اتخذت دول أخرى مثل الصين وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغفورة إجراءات محددة بغرض الوقاية .

4- نتيجة انتشار الوباء في الغرب انهارت المؤسسات الصحية، وهذا ما عبر عنه "ميشال فوكو" بتفكيك المؤسساتية، كان "فوكو" تطرق إلى انهيار نظام الصحة النفسية والمدرسية في النصف الثاني من القرن 20 كجزء من إسهامه في مجال نظريات ما بعد الحداثة، ويبدو أن ما قاله أنداك ينطبق على ما يحدث الآن أو يعد امتداداً له.

5- لقد نجحت الحكومات في إخضاع المواطن لحظيرة الدولة التي صار بمقدورها أن تصدر إملاءات وتعليمات وأوامر باسم مكافحة الوباء أو ما يعرف في أدبيات العلوم الاجتماعية بوسائل الضبط الاجتماعي.<sup>34</sup>

ويرى "فوكوياما" أن أزمة الوباء لا تستطيع أن تغير الاتجاهات السائدة قبل الأزمة بالرغم من الدعوات التي تدعو إلى حوكمة العولمة العالمية، كما تلقت منظمة الصحة العالمية انتقادات لاذعة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بسبب سوء إدارتها للأزمة الصحية واتخاذ إجراءات لمنع تفشي الوباء فقام "ترامب" بوقف المساعدات الأمريكية للمنظمة بسبب تحيزها للصين حسب وجهة النظر الأمريكية، كما أظهرت هذه الأزمة أن الدولة ستتسع لها مساحات في السياسات الوطنية والدولية، إلا أن العولمة تبقى تدافع عن نفسها ويبقى الصراع بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية فبينما تريد أمريكا دحض العولمة تريد الصين إعادة تشكيلها، أما في داخل الدول تبقى المعارك دائرة بين القلة الحاكمة والسلطويين الشعبويين؛ الليبراليين المعولمين.

**المطلب الثاني: دور الأزمة الصحية العالمية في إعادة بعث المنظور الواقعي والبنائي: تم التركيز في هذا المطلب على عنصرين رئيسيين هما:**

**أولاً: عودة المنظور الواقعي:** تشهد العلاقات الدولية عودة النظرية الواقعية بقوة من خلال تفعيل دور الدولة في العلاقات الدولية وبعد تراجع المنظور النيو ليبرالي، بعد تفشي وباء كورونا، كما وضعت العولمة في مأزق من خلال تقطع سلاسل التوريد، وتسريع وتيرة انتشار الفيروس، وتسريح العمال وغلق الحدود.

على أنصار العولمة التخلي جزئياً عن العولمة بانتظام وتدرج وتجنب اختلالات تلحق أضراراً للأطراف المشتركة، وهذا من خلال وضع أسس قوية يلعب فيها القطاع الخاص دوراً مهماً، ويرى الكثير أفضلية تدخل الدولة (الحكومة) عن طريق تحفيز الاستثمارات وحماية العمال وتوفير المواد الطبية اللازمة من أجل المحافظة على صحة الناس. تعكس أزمة كورونا في استعادة الدولة الوطنية لدورها كفاعل رئيسي في التفاعلات الداخلية والخارجية من خلال الطرح الواقعي الذي يعتبر كفاعل رئيسي في التفاعلات الدولية، فلم تعد الدولة تمارس دورها كدولة حارسة وفقاً للنظرية الليبرالية.<sup>35</sup>

**ثانياً: عودة الطرح البنائي:** وينطلق هذا الاتجاه من خلال تعزيز التعاون بين الدول من أجل مواجهة تهديد الفيروس الذي ضرب مجتمعات الدول من الداخل وبالتالي شكل تهديداً من الداخل وبالتالي يشكل تهديداً داخلياً للدول والنظام الدولي وهذا من خلال:

**1-تهديد الأمن الإنساني:** من خلال ارتفاع عدد الوفيات وعدد الإصابات في جميع دول العالم مما وضع الدول والمجتمع الدولي في كارثة إنسانية، خاصة مع عدم الاتفاق بين الدول الكبرى على البحث عن لقاح من أجل علاج الفيروس، وكذلك فشل معظم الدول في القضاء عليه.

**2-تهديد الأمن الاجتماعي :** فحسب المفكر "باري بوزان" فالأمن انتقل من أمن الدولة إلى أمن الفرد والمجتمع ، فوباء كوفيد19 يشكل تهديدا مباشرا للأمن المجتمعي سواء من خلال عدد الضحايا التي خلفها في أوساط المجتمعات أو من حيث التداعيات الاقتصادية والصحية التي تأثرت بها خاصة بعد غلق المؤسسات والتوقف عن العمل وتسريح العمال، ونقص الرعاية الصحية ، فنشرت مجلة "ناشيونال انترست" الأمريكية في دراسة نشرت في شهر مارس 2020 أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تواجه عاصفة اقتصادية محتملة يمكن أن تدفع البلاد إلى حالة من الركود جراء تقشي هذا الفيروس . من نتائج أزمة كورونا تراجع الأمن بمفهومه التقليدي لصالح الأمن المجتمعي وتراجع نظام التسلح والأحلاف والصواريخ الباليستية لصالح الأمن المجتمعي والتضامن الدولي من خلال مفهوم الأمن الانساني والمجتمعي، وظهور حملة التضامن الدولي من أجل مواجهة الكوارث الإنسانية التي سببتها الأزمة الصحية.

**المطلب الثالث: ظهور دور جديد لمؤسسات الأمن والدفاع:** فلم يكن دورها وقف التهديدات التقليدية وهي مواجهة العدو الخارجي بل تحولت في ظل أزمة كورونا قوات الجيش والشرطة إلى المساهمة في الأمن الانساني من خلال حملات التعقيم ، والتدخلات من أجل إيصال المساعدات للتجمعات السكانية المتضررة من الوباء ، وفرض قيود إجرائية للحجر الصحي ، وهذا ما قدمته روسيا لإيطاليا بإرسالها لقوة عسكرية متخصصة في الأسلحة البيولوجية من أجل تعقيم المناطق المدنية المتضررة من الوباء خاصة أن إيطاليا احتلت المرتبة الأولى في عدد الإصابات والوفيات وهذا يدل على تغير وتحول لدور الأمن من الأمن القومي إلى الأمن الإنساني والمجتمعي نتيجة ظهور تهديد جديد متمثل في وباء كورونا ، وكذلك إقامة مستشفيات ميدانية وهذا ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال مستشفى ميداني ضخم عبر باخرة حربية ، لكن التساؤل المطروح في الأوساط الأكاديمية ومراكز صنع القرار كيف يمكن الاستعداد الاستباقي للتحديات الأمنية الجديدة .؟ وطرحوا مجموعة من الإجراءات أهمها:

**1-إعادة النظر في السياسات الأمنية الدفاعية** فقبل الأزمة الصحية ركزت على قضايا التسلح ومنع انتشار الأسلحة النووية، أو الجريمة المنظمة، أو الإرهاب التي تمتاز بالتهديدات اللاتماثلية، فإن

مرحلة ما بعد الكورونا يجب أن تركز على بناء منظومات صحية متطورة تكون لها القدرة على التكيف مع الأزمات الصحية الطارئة.

2- تعزيز التعاون الدولي في المجال الصحي من أجل تحقيق أمن صحي عالمي.

3- إبداء مزيدا من الرغبة والاهتمام بالإدارة الدولية للأزمات والكوارث من خلال التعاون الدولي في المجال الصحي.

4- إعادة الاعتبار لدور الدولة في الإشراف على الخدمات الرئيسية كالتعليم والصحة ، خاصة بعد عجز العديد من الحكومات بالوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها بتوفير الخدمات الصحية الضرورية مع نقشي الوباء، فعجز هذه الدول على توفير هذه المساعدات جعلتها تطلب المساعدة الخارجية وهذا ما قامت به إيطاليا وصربيا ودول أخرى بطلب مساعدات من الصين<sup>36</sup>.

5- تدابير وطنية على مستوى السياسات: نتيجة انتشار وباء كورونا على دول العالم بصفة عامة وعلى دول العالم الثالث بصفة خاصة توفير الحماية الاجتماعية ودعم المؤسسات المفلسة من خلال تخصيص أغلفة مالية إضافية موجهة لدعم الفئات الهشة في المجتمع.

6- تعزيز الحماية الاجتماعية من خلال المعونات الغذائية الأساسية بأسعار معقولة.

7- وضع آليات لمراقبة الأسعار ومنع الإفراط في التخزين.

8- ضمان استمرار الانتاج الزراعي وتوسيعه.

9- انشاء صندوق مخصص للطوارئ برعاية القطاع الخاص.<sup>37</sup>

**المطلب الرابع: تداعيات جائحة كورونا على بنية النظام الدولي:** تم تقسيم هذا المطلب إلى خمس عناصر أساسية وهي:

يرى المحللون والمراقبون أن النظام العالمي ما بعد وباء كوفيد19 لن يتغير كثيرا عن النظام العالمي السائد قبل الوباء، إلا أنهم تنبأوا بزيادة سرعة هذا المسار، لقد أظهر الوباء ردود فعل على الخصائص الجيو سياسية المتعارف عليها حاليا، كما أنه لا يمكن التنبؤ بوقت انتهاء أزمة كورونا، لكن من المؤكد أن النظام الدولي سيتعرض لهزات عنيفة نتيجة هذه الأزمة، ويمكن إدراج تبعات هذه الأزمة الصحية على النظام العالمي من خلال:

-ضعف قيادة أمريكا للعالم، حسب "فوكوياما" بسبب تعامل الولايات المتحدة الأمريكية بشكل غير مناسب.

- تعثر التعاون الدولي لصالح الانغلاق الدولاتي وعودة دور الدولة.

-زيادة الخلاف بين القوى العظمى خاصة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

هذه الخصائص كلها موجودة قبل بداية الأزمة الوبائية بالرغم من أن الوباء خفض من حدتها ، لكن من المتوقع استمرار هذه الخصائص مستقبلا حسب المفكر الأمريكي .فوكو ياما.<sup>38</sup>

**أولاً: تراجع وتقلص النفوذ الأمريكي:** من إفرازات جائحة كورونا هو عجز الولايات المتحدة الأمريكية على قيادة العالم في هذا الوضع بحيث أنها لم تقم بإعطاء خطة شاملة لمواجهة الوباء ولم تستطع حتى تجميع الدول في مؤتمر دولي من أجل إيجاد حلول لتفشي الوباء باعتباره القوة المهيمنة على العالم وعلى الدول الأخرى اتباع منهجها إلا أنها فشلت في إيجاد خطة لها من أجل الخروج من هذه الأزمة. بعكس الصين التي اتبعت مجموعة من الخطوات التي استطاعت أن تحاصر الوباء ، ويرى الخبراء أن هذا التراجع في الهيمنة الأمريكية ليس بجديد بل ظهرت بوادره قبل أزمة الوباء ، وهذا ما تحدث عنه "فريد زكريا" بصعود الآخرين في مقال نشر في صحيفة "واشنطن بوست" الذي يقصد أساسا الصين التي استغلت مواطن تراجع النفوذ الأمريكية وهذا يرجع بالأساس إلى افتقاد الإرادة أكثر منه انخفاض القدرة الأمريكية وهذا يدل على أن النموذج الأمريكي فقد الكثير من جاذبيته حتى قبل هجوم الفيروس كورونا.

**ثانياً: تراجع دور المنظمات الدولية والإقليمية لصالح الدولة القومية:** ظهرت سرعة انتشار الوباء من دولة إلى دولة أخرى أشد التحديات التي واجهت العولمة خاصة الاقتصادية منها التي كانت مرتبطة أساسا بأفكار الليبرالية الجديدة من خلال غياب أي رد فعل عالمي لمواجهة الفيروس بحيث كشفت منظمة الصحة العالمية التي كان عليها أن تكون في صدارة التصدي لهذه الأزمة ، إلا أنها كشفت عن مدى ضعف حوكمة العولمة ، كما أبانت أزمة انتشار هذا الوباء ظهور تحديات جديدة للدولة يصعب لدولة واحدة مواجهتها مهما بلغت قوتها أي حدود ، كما اقتضت ردود الفعل الأساسية على الفيروس على حكومات كل دولة على حدى ولم يرتق إلى مستوى أعلى ، من خلال اهتمام كل دولة بالانتعاش الداخلي.<sup>39</sup>

عجز المؤسسات الدولية والإقليمية على الحفاظ على السلم والأمن الدوليين من خلال الأخطار الجديدة التي تهدده المتمثلة في انتشار الأمراض ، وحدثت الأزمات الصحية (كوفيد19) وعجزها عن حشد وتعبئة الجهود الدولية لوضع خطة استراتيجية لمواجهة هذا الخطر، لذا ندعوا المجتمع الدولي في ظل هذه الأزمة إلى القيام بإصلاح المؤسسات الدولية والإقليمية بما يتماشى وتحقيق مصالح المجتمع

الدولي والإنسانية بصفة عامة من خلال تصميم سياسة دولية تتماشى وتحقيق الأمن الصحي ومحاربة الأزمات الصحية.<sup>40</sup>

**ثالثاً: تراجع سياسة الاندماج الدولي (تكتل الاتحاد الأوروبي):** بعد تفشي الوباء كشف عن غياب قوة الدفع للمشروع الأوروبي نتيجة غياب التنسيق بين الدول الأوروبية من خلال رفض الاتحاد الأوروبي في البداية تقديم مساعدات طبية ومالية لإيطاليا وإسبانيا المتضررتين من الوباء ، كما أن الحقيقة أن عملية التكامل الأوروبي تباطأت قبل الأزمة الصحية بزمان إثر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي نتيجة عدم توافق مصالحها مع مصالح الاتحاد الأوروبي، كما أن المشكلة الرئيسية التي تواجهها دول الاتحاد هو تواجد عدد المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين نتيجة ضعف اقتصاديات بلدانهم، كما أظهرت الأزمة الصحية عجز الاتحاد الأوروبي عن رسم سياسة أوروبية موحدة لمواجهة هذه الأزمة الصحية وفقدان دوره كقوة موازنة في النظام الدولي ، فقد اتخذت معظم دوله سياسة انعزالية وانكفائية في ظل غياب التضامن الأوروبي الذي يعتبر مبدأ رئيسي في بنائه لصالح عودة الدولة القومية كملاد أخير في وقت الأزمات الكبرى ، هذه التداعيات من شأنها أن تلقي بظلالها مستقبلاً على محاولات الاتحاد لبناء قدراته الأمنية الدفاعية وإصلاح المؤسسات الاقتصادية المتضررة من جائحة كورونا.

**رابعاً: زيادة التنافس الدولي (الصين والولايات المتحدة الأمريكية):** خاصة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية ،أخذت العلاقات الأمريكية الصينية طريق المواجهة نتيجة تحديات العولمة ، فشل قادة أكبر اقتصاديات العالم الصين والولايات المتحدة في إهدار فرص التعاون وتنازعت الدولتان في حروب دعائية خاصة بعد اتهام الولايات المتحدة الأمريكية للصين بسرقات الأنترنت والمعاملات التجارية الغير منضبطة، ويرى الكثير من الأمريكيين ضرورة معاقبة الصين ، فقامت الصين باستبعاد شركة فايسبوك وغوغل من السوق الصيني ، فقامت الولايات المتحدة باستبعاد شركة هاواي وفي عز الأزمة الصحية تفاقم النزاع بينهم من خلال تحميل الولايات المتحدة الأمريكية للصين مسؤولية انتشار الوباء والستر عليه، والتأخر في اتخاذ الإجراءات المناسبة لوقف تفشي الوباء وذلك بغلق مدينة "ووهان" وسمحت للعديد من المصابين بالوباء بالمغادرة .

كتب الخبير والكاتب الأمريكي "ديفيد فيكلنج" في تحليل نشرته وكالة "بلومبرغ" عن مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية أن العلاقات المتوترة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بحيث أن الصين تعتمد على الواقعية السياسية أكثر مما تركز على الذات مستبعداً مواجهة عسكرية بين البلدين ، كما ذكر أنه بعد 3 سنوات من الحرب التجارية فإن قيمة الاستثمارات الأمريكية في الصين سنة 2019 وصلت إلى 14 مليار دولار سنوياً ، كما صرح الكاتب الصيني "شي جين" رئيس تحرير صحيفة "غلوبال

تايمز" الشعبية في الصين على موقع "تويتر" قائلا: "بأن خطر المواجهة العسكرية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية يتصاعد رغم أيا من الجانبين لا يريد الحرب"، وهذا ما صرح به "يورغ لاو" في موقع "شايت أونلاين" الألماني في 20 ماي 2020: "أن الصراع بين واشنطن وبكين ليس حربا باردة جديدة كل ما هناك أن الصين تستخدم بذكاء ضعف القوة الأمريكية المتذبذبة"، غير أن تدهور العلاقات بين البلدين باتت مقلقة خاصة أن خطاب العداء ضد الصين في الأوساط الأمريكية أصبح محددا في السياسة الخارجية الأمريكية للحزبين، والمفارقة الغربية التي ظهرت أن التطور الاقتصادي الذي عرفته الصين خلال الثلاثين سنة الأخيرة كان بمباركة أمريكية، بحيث قامت الشركات الأمريكية بجعل الصين في قلب سلاسل انتاج الاقتصاد العالمي ويهدف إلى تحقيق تقارب وتكامل اقتصادي بين النموذجين الصيني والأمريكي، وهذا ما لم يحدث مما أدى إلى تحول استراتيجي في التصور الأمريكي بدأ في تبادل العقوبات الاقتصادية في حرب اقتصادية بدأت في جانفي 2018 إلى يومنا هذا جوان 2021.<sup>41</sup>

**خامسا: استمرار الفوضى في النظام العالمي :** يمتاز النظام العالمي بطابعه الفوضوي حتى قبل بداية الأزمة الصحية، كتب "هاس" كتابه العالم في فوضى وصف ما تشهده الساحة العالمية من تنافس للقوى العظمى، الانتشار النووي، تدفقات الهجرة، اللاجئين، ويقول: ما سيتغير نتيجة انتشار الوباء، ليس حقيقة الفوضى وإنما المدى الذي تصل إليه في مثل هذه الظروف على النظام العالمي أن يشكل تعاونا أكبر بمتابعة تفشي الأمراض المعدية والتعامل مع تبعاتها إلى جانب قضايا أخرى مثل المناخ واللاجئين، والهجرة والإرهاب والجريمة المنظمة، كما أن الظروف الحالية العالمية ليست ملائمة لإعادة تشكيل نظام عالمي متوازن نتيجة تشتت القوة بين عدة فواعل دولية منها الحكومية والغير حكومية والواضح الآن أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد أن تلعب دورا قياديا عالمي نتيجة الإنهاك الذي تعاني منه جراء الحروب التي انغمست فيها (حرب العراق وأفغانستان). وتنامي الاحتجاجات في الداخل الأمريكي ولا توجد قوة أخرى قادرة على ملأ الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة الأمريكية.

كما يرى بعض المحللين أن استشعار التهديد الصيني يمكن أن يضمن دعم الجبهة الداخلية في مواجهة الصين على غرار ما حدث مع الاتحاد السوفياتي، لكن العداء مع الصين لا يتلاءم مع حجم المصالح الأمريكية التي تجنيها مع الصين أكثر من 300 مليار دولار حجم التعاملات التجارية بين البلدين. وبسبب طريقة تعاطي الصين مع الأزمة الصحية العالمية وقدرتها على ممارسة الضبط الاجتماعي والتحكم في حشود الجماهير بطريقة رقمية متطورة، وضع الصين أما العالم كنموذج ناجح مقابل تراجع النموذج الغربي وعاد النقاش في الأوساط الأمريكية والغربية لموضوع التنافس بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بفكرة حتمية الصدام بين القوتين اعتمادا على مقولة "فخ ثيوسيديس" التي طرحها

"غراهام أليسون" التي تؤكد على متلازمة القوة الصاعدة وهي الصين التي تبحث على تأكيد الذات ، ومتلازمة القوة الحاكمة وهي الولايات المتحدة الأمريكية الخائفة من تراجع مكانتها .<sup>42</sup>

في هذه المرحلة لم تمت العولمة لكن معتلة الصحة فقد تلقت عدة ضربات متتالية من خلال: ركود التجارة العالمية وحدثت أزمات مالية وصعود الشعبوية ونزاعات الدولة وجاءت الأزمة الصحية كضربة قاضية لها.

كتب "كيفن رود" رئيس الوزراء السابق لأستراليا في مجلة "فورين أفيرز" في 06 ماي 2020 مقال تحت عنوان "الفوضى القادمة بعد كوفيد19" أن هذه الأزمة الصحية ستعمل على تقليص قدرات كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين داخليا وخارجيا مما يعني أن العالم سيتحرك ببطء ولكن يتجه بوتيرة ثابتة نحو الفوضى الدولية التي ستطال كافة مناحي الحياة.<sup>43</sup>

**خاتمة:** أدت الأزمة الصحية العالمية كوفيد19 إلى إفرازات جديدة على مستوى تغير دور الدولة في النظام الدولي، بعد أن كان دورها مقتصرًا على السياسة العليا وفتح المجال للشركات المتعددة الجنسيات في إطار العولمة الاقتصادية وسيطرت نظريات الليبرالية الجديدة والواقعية الجديدة عملت الأزمة الصحية على قلب الوضع رأسا على عقب لصالح عودة دور الدولة من خلال الاجراءات الحمائية التي اتبعتها الدول من أجل وقف تفشي الوباء. كما ساهمت في تغيير وظائف الدولة التي كانت مركزة على الوظائف التقليدية ثم تكيفت الدولة مع العولمة بتبني وظائف جديدة تتماشى مع تحديات العولمة.

كان دور الدولة في النظام العالمي قبل الأزمة الصحية يركز على المشاريع الاقتصادية فظهرت عدة مشاريع تنمية إلا أن فشل هذه المشاريع سمح بإعادة النظر في طرح مشاريع أخرى تقوم على مبادئ الليبرالية الجديدة والواقعية الجديدة في إطار نظام دولي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية فقامت بشن حروب استباقية بحجة الارهاب من أجل فتح أسواق جديدة والحصول على مشاريع استثمارية.

أدت الأزمة الصحية إلى فضح القوة المهيمنة وهي الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تستطع قيادة العالم في هذه المرحلة مما سمح بتوجه القوة نحو الشرق بقيادة الصين التي نجحت في السيطرة على الوباء وإعادة تحريك الاقتصاد مما جعلها تخرج منتصرة من هذه الأزمة ، كما أعادت أزمة كوفيد19 بطرح المنظور الواقعي والبنائي بقوة من خلال الدعوة إلى تدخل الدولة وإعادة صون الجانب الاجتماعي والهوياتي في المجتمع بسياسية حمائية تدعم أسس الروابط الاجتماعية بتوفير الأمن الصحي والرعاية الاجتماعية ، بالتالي فالأزمة الصحية ساهمت في تغيير مضامين النظام العالمي لصالح إعطاء مزيدا من الأدوار للدولة وتم إعادة صياغة النظام العالمي بما يتماشى مع مصالح مختلف الدول الكبرى.

## الهوامش

- [illegible]

- <sup>25</sup> - حشمي، مرجع سبق ذكره، ص 23
- <sup>26</sup> - جهاد، عودة النظام الدولي: النظام الدولي نظريات وإشكاليات، المنيا، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ص ص 191-192.
- <sup>27</sup> - زبيري، مرجع سابق.
- <sup>28</sup> - عبد الرزاق بحري، "دور وظيفة الدولة في ظل العولمة"، مجلة صوت القانون، م.6، ع.2، (نوفمبر 2019)، ص ص.922-936.
- <sup>29</sup> - زبيري مرجع سبق ذكره.
- <sup>30</sup> - بحري، مرجع سابق.
- <sup>31</sup> - حسين، البراري، الدولة بعد الكورونا، الغد، 27 مارس 2020،
- <sup>32</sup> - محمد عبد الله، يونس، "كيف ترسم المفاهيم المتداولة ملامح عالم ما بعد الكورونا ؟"، دورية في المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 2، أبو ظبي، 2020، ص 9.
- <sup>33</sup> - زيتشارد، فونتين ن ترجمة علاء الدين أبوزينة، الغد، العولمة بعد جائحة كورونا، 17 أبريل 2020،
- <sup>34</sup> - عبد الحسين لاهاي، "سجن جائحة كورونا مقاربة اجتماعية"، أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، (قطر، مركز ابن خلدون للعلوم الاجتماعية والانسانية، ط.1، سنة 2020)، ص 55.
- <sup>35</sup> - عثمان، محمد عثمان، "جائحة كوفيد 19 ومصير العولمة بين التفكك والمواجهة"، مجلة السياسات الاقتصادية، المجلد 22، العدد 3، المعهد العربي للتخطيط، 2020، ص 23.
- <sup>36</sup> - أشرف، العيسوي، "وباء كوفيد 19، كيف تستعيد مفاهيم وسياسات الأمن الوطني، 16 أبريل 2020،
- <https://trendsresearch.org/ar/insight/%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%A1>
- <sup>37</sup> - تقرير الأمم المتحدة، "الفقر وانعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية-فيروس كورونا التخفيف من آثار الوباء تصفح المقال يوم 2021/04/17.
- <sup>38</sup> - فوكوياما، فرانسيس، "بسبب تعاملها الأخرق مع أزمة كورونا هيبة أمريكا تتراجع"، مركز الجزيرة للدراسات، 11/6/2020، <https://www.aljazeera.net/news/%D9%88:11/6/2020> تم الاسترجاع من الموقع يوم: 2021/03/15.
- <sup>39</sup> - عثمان، محمد عثمان، "جائحة كوفيد 19 ومصير العولمة بين التفكك والمواجهة"، مجلة السياسات الاقتصادية، المجلد 22، العدد 3، المعهد العربي للتخطيط، 2020، ص 13
- <sup>40</sup> - نورة، الحفيان، "أزمة كورونا والنظام الدولي: الانعكاسات والسيناريوهات"، مركز الدراسات المصرية، 21 سبتمبر 2020،
- <https://eipss-eg.org/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9A> تم التصفح يوم: 10 سبتمبر 2021.
- <sup>41</sup> - حسين، زينبد، أمريكا والصين على خط مواجهة عسكرية مجهولة العواقب،
- 20 ماي 2020، <https://www.dw.com/ar/%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%A2020>، تم التصفح يوم 19 جانفي 2021.
- <sup>42</sup> - مصطفى بخوش، "انعكاسات أزمة كورونا الحديثة في العلوم السياسية، أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، (قطر، مركز ابن خلدون للعلوم الاجتماعية والانسانية، ط.1، سنة 2020)، ص ص 84-85.
- <sup>43</sup> - إيمان، فخري "هل يتجه النظام العالمي للفوضى بعد أزمة كورونا، المستقبل مركز الأبحاث والدراسات المتقدمة، 10 جويلية 2020، <https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5628/%D9%85%D8%A3%D8%B2%D9%82>، تم التصفح يوم 2020/11/11: